

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9390

الاثنين، 31 تموز/يوليه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد إيكيرسلي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد بيريس لوسي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	البرازيل	السيد فرانسوا دانيشي
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد شنغ جيشنغ
	غابون	السيد ديابا
	غانا	السيدة أوبونغ - نتيدي
	فرنسا	السيدة جارو - دارنو
	مالطة	السيد كاملييري
	موزامبيق	السيد فيرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ساها
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-22501 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد رافي غريغوريان، نائب وكيل الأمين العام والموظف المسؤول عن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ وبناء على طلب الاتحاد الروسي، السيد سيرغي تشولين، الناشط المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريغوريان.

السيد غريغوريان (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أمثل أمام مجلس الأمن الذي يحمله ميثاق الأمم المتحدة مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين. لقد كان لمجلس الأمن سجل طويل ومثير للإعجاب من توافق الآراء عندما يتعلق الأمر بمسألة الإرهاب، بما في ذلك القرارات التاريخية المتعلقة بتنظيم القاعدة، في عام 1998 (القرار 1189 (1998)) ومكافحة الإرهاب ككل، وفي عام 2001 (القرار 1377 (2001)، المرفق)، وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب (القرار 1373 (2001)) وسلسلة من القرارات ضد داعش التي حددت تدابير عملية، وكما سجلت التقارير المتتالية للأمين العام، فقد ساعدت الدول الأعضاء على خنق تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى تنظيم داعش وخفض احتياطياته النقدية. والعالم بأسره مدين لمجلس الأمن بشكره على هذه التدابير.

ولأسف، لم يتم التوصل بعد إلى توافق في الآراء في الجمعية العامة بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي، بما في

ذلك ما يتعلق بكيفية تطبيق تعريف الإرهاب بدقة في حالات النزاع المسلح. عندما أنشأت الجمعية العامة مكتب مكافحة الإرهاب في عام 2017 (قرار الجمعية العامة 291/71، فعلت ذلك بنية واضحة لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ استراتيجية الجمعية العامة العالمية لمكافحة الإرهاب لعام 2006 (قرار الجمعية العامة 288/60) وغيره من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

ويشمل تفويض الجمعية العامة لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب خمس وظائف رئيسية هي: أولاً، أداء دور قيادي في تنفيذ الولايات الصادرة عن الجمعية العامة في مجال مكافحة الإرهاب الموكلة إلى الأمين العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ ثانياً، تعزيز التنسيق والاتساق على نطاق كيانات الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، لكفالة التنفيذ المتوازن للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛ ثالثاً، تعزيز ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة للدول الأعضاء في مجال بناء القدرة على مكافحة الإرهاب؛ رابعاً، زيادة إبراز جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب وأنشطة الدعوة وتعبئة الموارد المتصلة بها؛ خامساً، كفالة إيلاء الأولوية الواجبة لمكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأن يكون العمل الهام المتعلق بمنع التطرف العنيف راسخاً في الاستراتيجية.

ولا تخول الجمعية العامة مكتب مكافحة الإرهاب بالتحقيق في سلوك الدول والجهات الفاعلة الأخرى أو التحقق منه، ولا لتحديد ما يشكل عملاً إرهابياً، سواء من جانب دولة أو جماعة أو فرد. لتلك الأسباب، يؤسفني أنه ليس لدي ما أسهم به في جوهر جلسة اليوم. ومع ذلك، أود أن أشير إلى أن كلاً من مجلس الأمن والجمعية العامة قد بيّنا، في عدة مناسبات، أن الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، هو الأساس الوطيد لمكافحة الإرهاب. ويشمل ذلك الاحترام الكامل لجميع الالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وأي إجراء يتعارض

أبريل، انتهى بي المطاف لحضور حدث كان يُنظم في مقهى في سانت بطرسبرغ مع أحد المراسلين العسكريين، فلادلين تاتارسكي. عندما وصلت إلى الحدث، جلست بالقرب من المنصة، مقدما، حتى أتمكن من مقابلة المشاركين. بالنسبة لي، كان سماع مراسل عسكري يتكلم تجربة جديدة تماما. إذ لم أر قط مراسلا عسكريا بأم عيني.

حضر العديد من الناس ذلك الحدث، الذي سادته أجواء طيبة وودية جدا. وكان من بين الحضور بعض من المعجبين بتاتارسكي - أشخاص كانوا على دراية جيدة بعمله. قالت امرأة شابة إنها كتبت للمراسل العسكري رسائل عديدة وبعثت له صوراً. لقد عرفها. سألتها عما إذا كان بإمكانها إحضار هدية خاصة إلى المنصة. قبل المراسل العسكري، وتبين أن الهدية كانت تمثال نصفي لفادلين تاتارسكي نفسه. أعجب الجميع بالتمثال النصفي الذي كان مغطى بطلاء ذهبي. ووجه المراسل الشكر إلى الشابة التي تلقت تصفيقا حارا. ثم دعوتها لتجلس في المقعد الاحتياطي بجانبني، أمام المنصة.

بعد بضع ثوان، وقع انفجار. في البداية، اعتقدت أن هاتفي الخلوي ربما انفجر ولذا رميته جانبا. شعرت كما لو كنت أتعرض للضرب على وجهي بلوح خشبي من كل اتجاه في وقت واحد. شعرت أن وجهي كان مليئا بالشظايا. في البداية، كنت في حالة صدمة كاملة وارتباك تام. إذ لم أستوعب ما حدث. اعتقدت أن السقف على وشك الانهيار لأن الغرفة كانت مليئة بالدخان وكان من المستحيل رؤية أي شيء. كانت هناك امرأتان بجانبني، ساعدتهما على مغادرة المبنى بأسرع ما يمكن. بمجرد خروجنا إلى الشارع، رأيت أشخاصا مصابين ومغطيين بالدماء. كان الجميع مُضَرَّجين في دمائهم، وخاصة وجوههم. وكان بعضهم يصرخ والبعض الآخر يبكي، بينما كان آخرون على الهاتف يتصلون بسيارات الإسعاف. توقف بعض الناس وحاولوا المساعدة، بينما مر آخرون بسياراتهم، وكأن شيئا لم يحدث.

عندما وصلت سيارات الإسعاف، وضعوا كراسي للناس هناك في الشارع وبدأوا في تقديم الإسعافات الأولية. وضعوني في سيارة إسعاف وبدأوا في مساعدتي. اضطروا إلى قص ملابسي عن جسدي

مع هذه الالتزامات القانونية الرفيعة المستوى والضرورات الأخلاقية يقوض الكفاح العالمي ضد الإرهاب. وكما أظهر توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس في الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الذي أجرته الجمعية العامة في الشهر الماضي (قرار الجمعية العامة 298/77)، عندما تتكلم الدول الأعضاء بصوت واحد، يمكننا أن نحرز تقدماً حقيقياً وذا مغزى في مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غريغوريان على إحاطته. أعطي الكلمة الآن للسيد تشولين.

السيد تشولين (تكلم بالروسية): اسمي سيرغي إيفانوفيتش تشولين. أنا إنسان بسيط كنت أعمل مهندس تدفئة في إستونيا. وفي أوقات فراغي، كنت أشارك في أنشطة حقوق الإنسان في وطني وأناضل من أجل حرية التجمع والتعبير ومن أجل الحق في تلقي التعليم باللغة الأم ومن أجل القيم الأسرية التقليدية التي علمني إياها والداي في الحقبة السوفياتية.

ولكل هذه الأسباب، رُحلت في 14 شباط/فبراير من إستونيا بعد أن حُرمت حتى من فرصة الاتصال بالمحامي الخاص بي أو أقاربي. وبذلك، تكون السلطات الإستونية قد انتهكت جميع الأعراف والاتفاقات الدولية القائمة فيما يتعلق بالأشخاص عديمي الجنسية. وكان لدي جواز سفر أجنبي، وكنت عديم الجنسية، وهي حقيقة تجلب العار لأوروبا. وعلى الرغم من أن الجانب الروسي لم يكن ملزما باستضافتي، فقد جرى استضافتي واستقبالي في روسيا. وعند وصولي إلى سانت بطرسبرغ، وفُرت لي إقامة في فندق وقُدِّمت لي المساعدة في الحصول على وثائق تثبت وضعي القانوني في روسيا. كما زودوني بالطعام والملبس والسكن والمال، حيث رُحلت بينما كنت لا أزال أرثدي زي العمل - لقد رُحلت مباشرة من مكان عملي. منذ أن انتهى بي المطاف في بلد آخر، بدأت في البحث عن مصادر أخرى للمعلومات من أجل فهم ما كان يحدث. في إستونيا وأوروبا يقولون شيئا واحدا، في حين أن ما نسمعه في روسيا مختلف تماما. هكذا، في 2 نيسان/

الهجوم الإرهابي، مما تسبب في معاناة الكثير من الناس. الآن، أستطيع أن أفهم موقف الأشخاص الذين نجوا من الهجمات الإرهابية في ساحة بوشكين في موسكو في عام 2000؛ أو على المترو في سانت بطرسبرغ بين محطة ساحة سينايا ومحطة معهد التكنولوجيا في عام 2017؛ أو في نيويورك في 11 أيلول/سبتمبر 2001، عندما مات الكثير من الناس. ولكن على عكس السلطات الأمريكية، التي أغرقت العراق كله في حمام من الدم في وقت لاحق بقتل أكثر من مليون من مواطنيه رداً على ذلك، تحقق روسيا في الحادث من أجل معاقبة المسؤولين المباشرين عما حدث.

أنا لست شخصا انتقاميا، لكنني أود بشدة أن أرى إنزال العقاب ليس بمرتكبي هذا الهجوم فحسب، ولكن أيضا بأولئك الذين خططوا وحضروا له، بما في ذلك عن طريق تجنيد شابات جميلات للقيام بعمل قذر. وينبغي للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية إدانة الأعمال الإرهابية. ولا بد من اتخاذ تدابير لمعاقبة الجناة المباشرين، فضلا عن معاقبة أولئك الذين يعطونهم أوامرهم.

في الختام، أود أن أشكر الجراحين الذين عالجوني ورقعوا جلدي بشكل جيد لدرجة أنه لا يمكن للمرء أن يقول إنني كنت على بعد متر واحد من مركز الانفجار. وأنا ممتن جدا للأطباء الذين ساعدوني على الوقوف على قدمي مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تشولين على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): كما حسب زملائي على الأرجح، ناقش مجلس الأمن في تموز/يوليه، تحت الرئاسة البريطانية، جوانب مختلفة من موضوع أوكرانيا أربع مرات. وعلاوة على ذلك، نوقشت هذه المسألة أيضاً في الجمعية العامة هذا الشهر. لذلك أود أن أسأل ما هي القيمة المضافة لعقد جلسة خامسة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع؟

لأنه كان من المستحيل خلعها. كان عليهم ببساطة قص ملابسهم. ثم نُقلت إلى المستشفى لإجراء عمليات جراحية مختلفة، أعقبتها مرحلة علاج وتعاف طويلة.

أثناء وجودي في المستشفى، جاء المحققون الذين يحققون في الهجوم الإرهابي لمقابلي. كانوا يحاولون معرفة من المتورط، وماذا حدث ولماذا كنت هناك. وكشف التحقيق أن التمثال النصفي الذي أهذته الشابة، التي دعوتها بلطف للجلوس بجانبها، هو الذي انفجر. واتضح أن متشددين أوكرانيين كانوا قد جندوها. لقد فجر الإرهابيون القنبلة، على الرغم من أن الشابة نفسها كانت هناك بجانبها. بطريقة ما، لم تُصب - أعتقد أنها كانت خلف فلادلين تاتارسكي مباشرة. لقد حماها من الانفجار بجسده دون علمه، ولم تُصب بأذى فعليا. أما تاتارسكي نفسه فقد قُتل، بالطبع، نتيجة للانفجار. ولا يزال العديد من الأشخاص الآخرين في حالة حرجة ويتعافون في المستشفى. ولا تزال إحدى صديقاتي تعاني من مشاكل في نظرها بعد عدد من العمليات الجراحية وهي بحاجة إلى مزيد من العلاج. ولا يزال مضيف الحدث، كذلك، في المستشفى لتلقي العلاج، بعد خمسة أشهر من الحادث.

أما بالنسبة للشابة التي أحضرت القنبلة في شكل هدية، فمن المرجح أنها تعاونت مع المحققين بعد أن أدركت أن الإرهابيين لم يتورعوا عن تركها تموت. على حد علمي، انتهى التحقيق الآن وستكون هناك قريبا محاكمة، سيُعلن خلالها عن جميع تفاصيل التحقيق وسنتمكن من معرفة المزيد حول ما حدث ومن المسؤول.

أعتقد أن مقتل فلادلين تاتارسكي كان مدبرا بسبب أنشطته المهنية. فقد كان تاتارسكي صحفيا نزيها وحاول نقل ما رآه في دونباس وحقيقة ما كان يحدث على الخطوط الأمامية منذ عام 2014. وفيما يتعلق بتجربتي الشخصية، من الصعب وصفها بالكلمات. لم أكن أخطط للذهاب إلى الجبهة أو القتال. لقد قررت أنا وأصدقائي ببساطة حضور حدث في مقهى معا، جنبا إلى جنب مع العديد من المواطنين العاديين المسالمين الآخرين.

وكان ذلك في مدينة تبعد آلاف الكيلومترات عن أي نزاع عسكري. إذ لا توجد حرب في سانت بطرسبرغ، لكنها شهدت ذلك

وبعبارة أخرى، يرى أحد أهم واضعي الأيدولوجيات في نظام كييف أن مهمة القوات المسلحة الأوكرانية تتمثل في احتجاز سكان شبه جزيرة القرم رهائن واستغلالهم للتفاوض. إنه نهج إرهابي قديم، مشابه لنهج مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو الإرهابيين الشيشان الذين احتجزوا المدنيين المسالمين كرهائن، بمن فيهم الأطفال في ببسلان في عام 2004، بتواطؤ ضمني من مدعي المبادئ الأخلاقية الغربيين، الذين، بالطبع، سيلتزمون الصمت الآن أيضا.

يجب أن يقال إن كييف ظلت لسنوات لا ترى النوم بسبب شبه جزيرة القرم، التي باتت مزدهرة منذ إعادة توحيدها مع روسيا وتستقبل ملايين السياح. وفقا لكتاب كييف للألعاب السياسية، من المفترض أن تعاني شبه جزيرة القرم حالة من الاكتئاب وتعمها الاحتجاجات. وهذا يفسر رغبة كييف العمياء في معاقبة سكان القرم والانتقام منهم. ويفسر أيضا الهجوميين الإرهابيين على جسر القرم في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2022 و 17 تموز/يوليه من هذا العام. لم يحاول نظام كييف حتى إنكار مسؤوليته عن ذلك؛ بل على العكس من ذلك، أعلن المسؤولية عنه. من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن الجسر كان منذ فترة طويلة هيكلا مدنيا حصريا. إنه يكفل عبور الركاب والبضائع، فضلا عن أنه يربط السكك الحديدية مع شبه الجزيرة. لم تكن هناك حاجة منذ فترة طويلة لاستخدامه لنقل الشحنات العسكرية. وتعلم كييف والغرب ذلك جيدا. ووصف رئيس جهاز الأمن في أوكرانيا، ماليوك، الهجوم الأول بأنه "تنفيذ" جهاز الأمن الأوكراني. ووصفت نائبة وزير الدفاع هانا مالياك ذلك بأنه "نجاح للجيش الأوكراني". ما هو جدير بالملاحظة هو أن تكتيك الهجوم الأول تمت استعارته أيضا من تنظيم داعش. لم يكن سائق الشاحنة المحملة بالمتفجرات على علم بأنه يستخدم كمنفذ تفجير انتحاري. وكان ضحايا التفجير من المدنيين فقط.

حلم آخر لأوكرانيا ما بعد ميدان هو حصار الطاقة والمياه في شبه الجزيرة، الذي فرضتهما كييف في أيلول/سبتمبر 2015 وفي نيسان/أبريل 2014 على التوالي. ولكن بعد أن أصبحت منطقتا خيرسون وزابوريجيا من روسيا، لم يعد بإمكان نظام كييف إزعاج

إنني واثق بأننا سوف نسمع في هذا الصدد الشعار التقليدي لشركائنا الغربيين السابقين عن استراتيجية روسيا لتحويل انتباه مجلس الأمن عن أفعالها في أوكرانيا. لقد اعتدنا بالفعل على حقيقة أن واشنطن وتابعيها غير مستعدين إلا لمناقشة المفاهيم التي تشكل جزءاً من دعايتها حول ما يفترضون أنه حرب اختيارية دون سابق استفزاز تشنها روسيا في أوكرانيا. يمكن اتباع هذه الحيلة إذا افترض المرء أن الأزمة الأوكرانية - وفي الواقع تاريخ العالم ككل - بدأت في 24 شباط/فبراير 2022.

ومما يبعث على الارتياح أن عدداً متزايداً من شركائنا يعون أن الأمر ليس كذلك، وإذا كانت الدبلوماسية العالمية تريد حقاً إيجاد حل سلمي للأزمة حول أوكرانيا، فنحن بحاجة إلى دراسة جميع جوانبها، بما في ذلك مختلف جوانب نظام كييف المروع. اليوم، نقترح على وجه التحديد أن نناقش الجوهر الإرهابي للنظام الأوكراني، الذي تشكل في أعقاب الانقلاب الدموي المناهض للدستور في عام 2014 برعاية واشنطن وبروكسل. بالنسبة للروس، وكذلك الأوكرانيين الذين لم تحولهم أيدولوجية القوميين المتطرفين "البنديرا" لأحياء أموات، فإن الفكرة لا تحتاج حتى إلى شرح. إنها واضحة تماما. الزملاء الغربيون الذين يعيشون في عالم لم يعد للحقيقة دور فيه وحيث أصبح الأسود أبيض والعكس صحيح، بالطبع، لن يستمعوا أو يقبلوا أي شيء نقوله. ولذلك فإن جهودنا ليست موجهة إليهم، بل للذين ما زالوا قادرين على التفكير والتحليل.

بداية، أود أن أذكر اقتباسا من مقابلة تلفزيونية أجريت مؤخرا مع أحد أبطرة المناقشات العامة في نظام كييف، المستشار السابق لزيلينسكي، أوليكسي أريستوفيتش، الذي يدعي، بالمناسبة، أنه متفتح، بل وليبرالي. لقد قال: "زالوجني"، قائد القوات المسلحة الأوكرانية،

"مكلف بمهمتين: السيطرة على البحر وقطع الممر البري.

لعزل شبه جزيرة القرم، يجب تدمير الجسر. هذا كل ما في الأمر. وبذلك يكون أمامنا مليوني شخص تقطعت بهم السبل في شبه جزيرة القرم ليس أمامهم مكان يذهبون إليه ولا ماء أو طعام. يمكننا استخدام ذلك للتفاوض."

سيارة مدنية تقل صحفيين في إقليم زابوريجا. وقتلت الغارة روستيسلاف جورافليف، مراسل ريا نوفوستي (موقع إعلامي تابع لوكالة الأنباء الروسية)، وألحقت جروحا متفاوتة الخطورة بأربعة من زملائه.

وقد نستمع اليوم إلى زملائنا الغربيين يجرون بعض المقارنات غير المناسبة مع الضربات الدقيقة التي تشنها قوات المجال الجوي الروسية على المنشآت الأوكرانية التي تهدف إلى تدمير الإمكانات العسكرية لنظام كييف. سيقولون إن أوكرانيا تتصرف بهذه الطريقة بناء على تصرف روسيا بهذه الطريقة. لكنني أود أن أحذر المجلس: هذا التصريح سيكون مجحفاً، لأنه كما أكدنا مؤخراً، إن تدمير المنازل وغيرها من الأعيان المدنية البحتة في أوكرانيا ليس بسبب ضرباتنا، بل يعود للضربات التي تشنها قوات الدفاع الجوي الأوكرانية الموجودة في المناطق السكنية. العديد من من الشهادات المسجلة بالفيديو لا تدع مجالاً للشك في هذا. يكفي أن نذكر الحادث الأخير المتعلق بكاتدرائية التجلي في أوديسا، حين كشف مستخدمو الإنترنت الأوكرانيون نظام زيلينسكي، بعد اكتشاف أن الكاتدرائية أصيبت بصاروخ من قوات الدفاع الجوي الأوكرانية.

وأود أيضاً أن أذكر أنه ينبغي ألا يعتقد أحد أن نظام كييف لم يبدأ في استخدام الأساليب الإرهابية إلا بعد بدء عملياته العسكرية الخاصة في شباط/فبراير 2022. في الواقع، تجلّى طابعه الإرهابي مباشرة بعد انقلاب عام 2014، عندما مولت وخططت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي انقلاب ميدان الديموي. كانت جميع الأطراف تعي جيداً نوع القوى التي جاءوا بها لتولي السلطة في البلد. واستخدم أشخاص مثل أولكسندر تورتشينوف، وأندريه باروبي، وأوليه تياهنيوك، وأوليكسي بيلي، وأندريه بيليتسكي وغيرهم من المتعصبين والمجرمين والمتطرفين الوطنيين، استخدموا علناً، على مرأى وسماع من رعاتهم الغربيين، أساليب الإرهاب للإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطياً. وكان أول ضحاياهم كل من فكروا بشكل مختلف عنهم - السياسيون والصحفيون والشخصيات العامة الأوكرانية. في 18 شباط/فبراير 2014، ألقى متطرفون زجاجات حارقة على فرع للحزب الحاكم، حزب الأقاليم. وأشعلوا النار وضربوا الأشخاص الذين حاولوا الفرار من المكتب. لقي

القرم بهذه الطريقة. لذلك حدد نظام زيلينسكي هدفاً آخر - العمل على خفض المياه في قناة القرم الشمالية، التي تزود شبه جزيرة القرم بالمياه. وسعياً لتحقيق ذلك، فجروا سد محطة نوفا كاخوفكا للطاقة الكهرومائية.

وربما يكون بعض الزملاء قد أدرجوا بالفعل في بياناتهم اليوم فكرة أن الأوكرانيين يمكنهم استخدام أي وسيلة ممكنة للدفاع عن أنفسهم في سياق الأعمال العدائية المستمرة ضد ذلك البلد. وأنصحهم بشدة بالتفكير مرة أخرى قبل ذكر ذلك. إن نظام كييف لا يهاجم البنية التحتية العسكرية والمستودعات ومخازن الوقود الروسية، بل يهاجم المدن والأهداف السلمية، وأحياناً على بعد آلاف الكيلومترات من ساحة القتال، ويلجأ أيضاً إلى أساليب داعش للإرهاب المعد بشكل فردي. ما هي الاعتبارات العسكرية التي يمكن أن تفسر قصف قرى على المناطق الحدودية الروسية، حيث لا توجد منشآت عسكرية وحيث يقتل المدنيون فقط وتآلم إصابات؟ ما الذي يمكن أن يبرر الغارات الخسيسة التي تشنها مجموعات التخريب والاستطلاع الأوكرانية التي لا تجد غضاضة في إطلاق النار على الأطفال مستهدفة ظهورهم أثناء محاولتهم الفرار، كما حدث في إقليم بريانسك؟ ما نوع التهديد الذي تمثله داريا دوجينا وفلادلين تاتارسكي أو وزخار بريلييين، الذين كانوا أهدافاً للاغتيالات، لأوكرانيا؟ لم يحملوا السلاح في ساحة المعركة. كان سلاحهم الوحيد هو الكلمة. وبالاعتداء عليهم، أراد نظام كييف، في تقليد إرهابي معهود، إسكاتهم وتخويف الذين لا يخشون في الحق لومة لائم في روسيا وأوكرانيا بشأن ما يحدث في أوكرانيا وما يفعله نظام زيلينسكي. ما هي الاعتبارات العسكرية التي قد تفسر استخدام الطائرات بدون طيار لمهاجمة موسكو ومدن روسية أخرى؟ في الوقت نفسه، من المهم أن ندرك أن أجهزة الأمن الروسية حالت دون وقوع مئات الهجمات الإرهابية التي خطط لها جهاز الأمن الأوكراني، إن لم يكن آلاف الهجمات، على الأراضي الروسية. وهذه التقارير ترد في الأخبار يومياً تقريباً. ومن العبث بنفس القدر من حيث تحقيق مكاسب عسكرية، هناك عمل آخر من أعمال التهريب - الهجوم الذي وقع في 22 تموز/يوليه بذخائر عنقودية قدمتها الولايات المتحدة على

مدفعي هائل قبل الجيش الأوكراني إلى مقتل 13 شخصا، من بينهم أطفال، وجرح العشرات، مسمى "الأحد الدامي في دونيتسك". وفي كل عام، نتذكر في روسيا أطفال دونباس الذين لقوا حتفهم نتيجة للقصف الأوكراني. لقد شجع دعم الغرب سلطات "الميدان" على الاعتقاد بأنها تستطيع فعل أي شيء. فمن عام 2014 إلى عام 2022، أدت هذه الأساليب الإرهابية المعتادة لنظام كييف، وهي استهداف المدن والبلدات المسالمة حيث لا توجد أهداف عسكرية، إلى فقدان الآلاف من أرواح المدنيين. وليس لدينا ما يكفي من الوقت لسرد جميع وقائع الجرائم الأوكرانية ضد شعب جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية.

ومنذ بداية العملية العسكرية الخاصة، وسع نظام كييف وسائله الحربية الإرهابية. ويستخدم الجيش الأوكراني والقوميون الأوكرانيون أساليب "الدروع البشرية" التي استخدمها في السابق تنظيم داعش. وأنشئت مواقع المدفعية ومستودعات الذخيرة عمدا في محيط المدارس والمستشفيات والمباني السكنية بحيث يمكن استخدام المدنيين للاختباء خلفهم.

وكانت كتيبة آزوف النازية الجديدة، الموجودة في ماريوبول والتي صنفتها روسيا كجماعة إرهابية، حريصة بشكل خاص على اللجوء إلى تلك الممارسات. وتمكنا من معرفة قواعد اللعبة التي تتبعها آزوف والتي بموجبها يتعين تحويل المباني السكنية إلى ما يسمى بـ "الشطائر"، مع احتلال الطابقين الأول والأخير من قبل الجيش، في حين أن جميع الطوابق الأخرى هي المكان الذي يبقى فيه المدنيون كرهائن. وتستخدم كييف وسائل إرهابية لتحقيق أهدافها السياسية أيضا. فلنتذكر انفجار خط أنابيب الأوميا بين تولياتي وأوديسا في مقاطعة خاركييف في 5 حزيران/يونيه - كان هذا المرفق مهما لكفالة الأمن الغذائي. واستخدمت كييف أساليب إرهابية لتدبير استقراوات مروعة ضد بلدنا من أجل تشويه صورته. ويكفي أن نذكر الغارة على محطة السكك الحديدية المزدحمة في كراماتورسك، والتي يسيطر عليها النظام الأوكراني. وقُتل أو جُرح العشرات. ونفذ كل هذا لغرض وحيد،

شخصان حتفهما ... واستخدمت نفس الأساليب الإرهابية في أوديسا في 2 أيار/مايو 2014. وحولت المجموعات المسلحة المنظمة من القوميين، بالتواطؤ مع الشرطة والسلطات، مسيرة ضد "سلطات ميدان" التي نصبت نفسها إلى مذبحه. لقد دفعوا المتظاهرين إلى دخول مبنى دار النقابات العمالية، ثم أوصدوا الأبواب من الخارج، وأشعلوا النار في الطوابق السفلية بزجاجات المولوتوف. لقد فعلوا كل ما في وسعهم ليمنعوا فرار أحد. لقي الذين قفزوا من الطوابق العليا حتفهم مرتطمين بالأرض. قتل الفاشيون الجدد ما يقرب من 50 شخصا.

وبالنظر إلى هذه الفظائع الرهيبة، قد يبدو أن بلدان الغرب، التي تنتفض دائما داعمة لحقوق الإنسان ومكافحة الإقلاص من العقاب، على الأقل في الخطب، كانت لتفكر أخيرا في من جاءت به إلى السلطة. لكن هيهات، فقد زاد دعمها للمتعبين الوطنيين، مما أعطاهم شعورا بالإقلاص التام من العقاب. ونتيجة لذلك، اشتد القمع ضد المعارضين وازداد. في 15 نيسان/أبريل 2015، قتل أوليه كلاشينكوف، وهو عضو سابق في البرلمان الأوكراني من حزب الأقاليم، على عتبة شقته في كييف. وفي اليوم التالي، في 16 نيسان/أبريل 2015، أطلقت النيران على الصحفي أوليس بوزينا وأردته قتيلًا بالقرب من منزله في كييف. وفي 20 تموز/يوليه 2017، قتل الصحفي الروسي والأوكراني المعروف بأفل شيريميت إثر تفجير سيارته في كييف. ولم يقدم قاتلوهم إلى العدالة.

بدأت الزيادة المتعددة الأوجه في العنف في أوكرانيا في نيسان/أبريل 2014، عندما أصدر تورتشينوف، القائم بأعمال الرئيس لسلطات ميدان، مرسوما لبدء ما يسمى بعملية مكافحة الإرهاب. كانت تلك بداية حملة امتدت لسنوات لإبادة السكان الناطقين بالروسية في دونباس، الذين رفضوا قبول نتيجة الانقلاب. ومن سماتها المميزة قصف وتفجير المدن التي تعيش في سلام من دون أي غرض عسكري. في 2 حزيران/يونيه 2014، على سبيل المثال، استهدفت غارة جوية لوهانسك وقصفها. واستهدفت روضة أطفال وحديقة صغيرة ومساكن مدنية ومقر بلدية وقُتل ثمانية مدنيين وأصيب 28 شخصا. وقد أطلق سكان هورليفكا على يوم 27 تموز/يوليه 2014، عندما أدى قصف

ولذلك، فإن رعاتها الكرماء يتحملون في الواقع المسؤولية الكاملة عن جرائم النظام وأعماله الإرهابية العديدة التي ارتكبت بالفعل أو سترُكَب. ولا ينبغي أن تكون لدى المجلس أي أوهام بشأن ذلك. وعلاوة على ذلك، من الواضح أنه من دون الدعم العسكري والمالي والتنظيمي المنتظم من الغرب، وخاصة من الولايات المتحدة، لكانت آلة إرهاب الدولة التابعة لكييف قد انهارت كبيت من ورق منذ وقت طويل.

وإذا نحينا الجانب المالي للمسألة جانباً، أود أن أسلط الضوء على جوانبها الأخلاقية والمعنوية. فمن الصعب جداً تصديق أن الأمريكيين العاديين، الذين نجوا من مأساة 11 أيلول/سبتمبر 2001 والذين يعرفون أخطار الإرهاب مباشرة، سيدعمون تمويل الأسلحة وضخها إلى نظام يعترف قاداته صراحة بضلوعهم في هجمات إرهابية ويسخرون من الضحايا. كما أن سكان الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد يتساءلون بشكل معقول عن كيفية ارتباط دعم الإرهابيين الأوكرانيين بالقيم الأوروبية. وهل من الممكن أن تكون وسائل الإعلام الغربية، التي أصابها كراهيتها البدائية لروسيا بالجنون التام، قد حولت الجمهور الغربي بشكل دائم إلى زومبي، مما جعلهم ينسون كيفية التفكير وتحليل الحقائق؟

في الختام، أود أن أقول إننا، بالنظر إلى انحدار كييف إلى الإرهاب الصريح، لا يمكننا أن ننسى دور الأمانة العامة للأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى. فبعد الانقلاب الدموي في عام 2014، أظهرت جميعها عمى انتقائياً لا يُصدق، وغضت الطرف بسهولة عن الفظائع والجرائم التي ارتكبتها كييف، بما فيها تلك التي ارتكبت ضد المدن والبلدات المسالمة في دونباس. وفي الوقت نفسه، انضمت بحماس إلى نشر وسرد جميع أنواع الجرائم المزيفة التي دبرها الأوكرانيون والتي نُسبت المسؤولية عنها إلى روسيا، سواء كان ذلك الاستقزاز المدبر في بوتشا أو الأكاذيب الجامحة تماماً حول توزيع الفياغرا على الجنود الروس للترويج للاغتصاب الجماعي. وبالإضافة إلى ذلك، يلجأ مسؤولو الأمم المتحدة في أحيان كثيرة بدرجة متزايدة إلى التعميم في ردودهم عندما يتعلق الأمر بأي معلومات عن الجرائم الوقحة بشكل متزايد التي يرتكبها قادة نظام كييف، بما في ذلك

هو توجيه أصابع الاتهام إلى روسيا. ومع ذلك، كما نعلم، فشلت هذه الخطة. لقد أتاحت صور حطام الصاروخ الذي كان يُفترض أنه روسي، والتي نُشرت على الإنترنت، معرفة أنه صاروخ أوكراني من طراز Tochka-U، بينما أثبت الرقم التسلسلي المرئي في إحدى الصور أن الصاروخ يخص القوات الأوكرانية. ونذكر أيضاً كيف فجر النازيون من أزوف المسرح في ماريوبول، مع وجود أشخاص بداخله، وذلك حتى يتمكنوا من تصوير هذا العمل الهمجى على أنه ضربة روسية. كما أن العملية الملفقة في بوتشا ستُسجل بلا شك كواحدة من أكثر الاستقزازات قذارة ولا إنسانية في التاريخ.

وسيكون من السذاجة الشديدة أن نتوقع من البلدان الغربية أن تدين الأعمال الإرهابية لتلاميذهم الأوكرانيين. ومنذ وقت طويل، لم تتردد الولايات المتحدة والدول التي تدور في فلكها، بما في ذلك المملكة المتحدة، في الإعلان عن أهدافها الحقيقية في أوكرانيا. وهم يتحدثون عن كفالة تكبد روسيا لهزيمة استراتيجية. وهم لا يخفون أنهم يسعون جاهدين للحفاظ على هيمنتهم في العالم بأي ثمن وبأي وسيلة ضرورية. وإنشاء وكالات الاستخبارات الغربية لمنظمات إرهابية، بما في ذلك داعش والقاعدة، واستخدامها لتعزيز مصالحها الجيوسياسية الخاصة ليس بالأمر الجديد - وهناك سيناريو مماثل تنفذه تلك الوكالات في أوكرانيا. واستُخدم جميع الراديكاليين والنازيين الجدد ومن يؤمنون بتفوق العرق الأبيض وغيرهم من المتطرفين الذين يرعاهم الغرب الجماعي أولاً للإطاحة بالحكومة الشرعية، ثم أدمجوا في الجيش وهيئات إنفاذ القانون والقوات الخاصة في البلد، حيث بدأوا في الترويج للأساليب والمنهجيات الإرهابية. وبمساعدة رعاتهم، أصبحت أوكرانيا بأكملها مفجراً انتحارياً جماعياً على استعداد للدفاع عن المصالح الجيوسياسية لهؤلاء الرعاة حتى آخر أوكراني. وفي الوقت نفسه، يبدو أن الغربيين الذين نصبوا أنفسهم مدافعين عن القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ما زالوا يتوهمون بأنه إذا أُسندت كل "الأعمال القذرة"، بما في ذلك الإرهاب الصارخ، إلى زيلينسكي ورفاقه، فمن الممكن الحفاظ على نظافة أيديهم. ولن يكون الأمر على هذا النحو. فلتنفيذ هجماتها الإرهابية، استخدمت أوكرانيا أسلحة ومعدات واستخبارات غربية.

في اليوم الأخير من رئاسة المملكة المتحدة للمجلس التي أدارت أعماله بمهارة - لا تختلف عن سابقتها بأية صورة. إن المشهد يتكرر اليوم. ونأسف لأن روسيا حولت مجلس الأمن إلى مكان تحاول فيه تسويق كل سخافة بشأن ما كانت وما زالت وستظل - ما دامت مستمرة - حربا اختيارية ظالمة وغير مبررة ولا تغتفر.

وينبغي ألا نسقط في شرك نقاش مفتعل من قبيل من جاء أولا، الدجاجة أم الببضة، لأن كل ما يحدث في أوكرانيا، بما في ذلك ما نسمعه في القاعة بشأن هذه المسألة، هو نتاج لتلك الحرب. ولو لم يكن هناك عدوان، لما كنا هنا نأسف لعواقبه. وثمة اثنان من القواسم المشتركة بين جميع هذه الجلسات: كونها جزءا من نفس الدعاية المعتادة وكونها تكشف عن انعدام المصداقية. ووفقا لموضوع المناقشة البوا، فإن وصف دفاع أوكرانيا عن نفسها بالإرهاب يحظى بنفس القدر من المصداقية الذي شعرنا به عندما جعل الوزير لافروف غرفة مكتظة بالحضور في نيودلهي تضج بالضحك عندما قال إن روسيا تحاول وقف حرب بدأتها أوكرانيا.

إن روسيا تضع وقتنا بالدعوة إلى جلسة تلو الأخرى لتضليلنا. وهي تسيء استخدام موارد المجلس لتحقيق هذه الأغراض. وقد خفضت المعايير بدعوة المتشددون ومروجي الدعاية، بما في ذلك في بعض الحالات فنانون ترفيهيون متكبرون في زي مقدمي إحاطات - ولا نقصد الإساءة إلى السيد تشولين وروايته التي سردها اليوم.

وفي حين أن ذلك المسار لم يغير شيئا على أرض الواقع أو في طريقة فهمنا للحرب، فقد أسهم في إحداث ضجيج - ذلك النوع من الضجيج الذي يزيد للأسف من تآكل مصداقية المجلس ويستخدم كذريعة لإعاقة الأمم المتحدة وهيئاتها عن القيام بعملها والاضطلاع بمسؤولياتها على النحو السليم. بيد أنه لا يمكن إخفاء الحقيقة ولا يمكن تغيير الوقائع، والروايات التي تهدف إلى غسل أدمغة الجمهور المحلي وتضليل العالم محكوم عليها بالفشل. فهي، كما نعلم، لم تغير المسألة الأساسية التي نحن بصدها. إن روسيا هي المعتدية، ويمكن قول الكثير عن ذلك. وأود هنا أن أطرح ثلاثة أسئلة محددة.

الهجمات الإرهابية السافرة. ويقولون إن أيا مما حدث لم يكن ليحدث لولا ما يسمى بـ "العدوان الروسي".

ويستند هذا الموقف إلى تحول كبير في الأفكار. إن السبب الجذري للأزمة في أوكرانيا هو بالضبط الطموحات الجيوسياسية غير المعقولة للغرب الجماعي، الذي دبر انقلابا في البلد المجاور لنا وجلب إلى السلطة قوميين عدوانيين يكرهون كل شيء روسي ولا يخلون من استخدام أي وسيلة لتحقيق أهدافهم المتطرفة. ومن دون ذلك، لما كانت هناك حاجة إلى عملية عسكرية خاصة. وبرفضها المتكرر إدانة أعمال نظام كييف التي تزداد وحشية، تقتدي الأمم المتحدة بهدي الغرب وتمنح نظام زيلينسكي وزمرته تفويضا مطلقا لارتكاب جميع أنواع الجرائم، مما يسمح لهم بفعل ما يريدون، حيث سيتم التغاضي عن كل شيء كجزء من العملية العسكرية الروسية الخاصة. ونتيجة لذلك، تحول نظام كييف، الذي أصبح مقتنعا الآن بأنه يعمل بلا عقاب، إلى الإرهاب، الذي يمارسه بحماس لا يخفى. فما الذي سيحدث بعد ذلك - الإرهاب النووي أو الكيميائي أو البيولوجي؟ هل سيقبى المجلس صامتا ويلقي باللوم في كل شيء على روسيا؟ نتوقع أن نتذكر قيادة الأمانة العامة للأمم المتحدة أخيرا مبدأي الحياد والاستقلال وأن تتحلى بالشجاعة لتقديم تقييم موضوعي لأعمال نظام كييف العميل، لأن استخدام أوكرانيا للأساليب الإرهابية عامل لا يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة الأوكرانية وإلى جعل التوصل إلى حل سلمي بعيد الاحتمال بصورة متزايدة. وينبغي للأمم المتحدة أن تدرك ذلك جيدا.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر نائب وكيل

الأمين العام، السيد غريغوريان، على إحاطته.

اسمحوا لي أيضا أن أقول، من البداية، إن موقفنا لا يزال واضحا وضوح الشمس: إننا ندين جميع أعمال الإرهاب - في أي مكان وفي أي وقت ومن جانب أي شخص. إن أفعالنا وسياساتنا في هذا الصدد أبلغ بكثير من أقوالنا.

لم أعد أتذكر عدد جلسات مجلس الأمن، لكننا، التي دعت إليها روسيا للترويج لروايتها المشوهة عن أوكرانيا، ولكن هذه الجلسة -

يومهم ويتسبب في تضور الفقراء جوعاً وموت الأبرياء الذين لا ذنب لهم جوعاً، أليس هذا نوعاً من الإرهاب؟ تلك مجرد خاطرة عنت لي.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تطعن سويسرا في الذريعة التي عُقدت بموجبها جلسة اليوم. وعلاوة على ذلك، نرى أن جلسة اليوم تضر بفعالية عمل المجلس.

يشكّل العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. وتدين سويسرا ذلك العدوان بأشدّ العبارات الممكنة. فتعزيز القانون الدولي الإنساني واحترام جميع قواعده سمة ثابتة في سياسة سويسرا الخارجية. ويجب أن تحترم الأطراف جميع مبادئ التمييز والتناسب والحيلة في سياق الأعمال العدائية في كل النزاعات المسلحة. والأطراف ملزمة بحماية المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال. وفي ذلك الصدد، نشعر بالجزع إزاء الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت خلال الحرب. ونشير إلى أن روسيا ليست مسؤولة عن العدوان العسكري على أوكرانيا فحسب، بل إن تقارير موثوقة تبين أنها مسؤولة أيضاً عن ارتكاب الغالبية العظمى من انتهاكات القانون الدولي الإنساني خلال النزاع.

وقد كررت أكثر من 140 دولة، باتخاذ قرار الجمعية العامة (ES-11/6) في شباط/فبراير، دعوتها لروسيا لسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية. وصوتت أكثر من 140 دولة مؤيدة لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واحترام القانون الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة. لقد تعهدوا بتحقيق السلام. وسعياً لمواصلة البحث عن حل دبلوماسي للنزاع، نحث روسيا، مرة أخرى، على تهدئة الحالة ووقف جميع الأعمال العدائية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية دون تأخير.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود بداية أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للطريقة التي أدرتم بها، سيدي الرئيس، أعمال المجلس. وقد استمعت بعناية إلى مقدمي الإحاطتين.

إن جلسة اليوم هي الخامسة على مدار أسبوعين بشأن العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا. ولا بد لي من الإشارة إلى أنه يجب

وأود بشدة أن أعرف ما هو الغرض من إلقاء القذائف في منتصف الليل على المباني والمناطق السكنية إن لم يكن لإرهاب الناس؟ وما الذي يعنيه استخدام الطائرات المسيّرة الانتحارية الإيرانية التي ينتهي بها الحال إلى تدمير المدارس ورياض الأطفال والمرافق الصحية؟ وكيف يمكن للمرء أن يفسر الإصرار الشرس على شن هجمات بقصد تدمير منشآت لتوليد الطاقة في ذروة فصل الشتاء، إن لم يكن الهدف من ذلك إرهاب السكان وتجميدهم حتى الموت وإجبارهم على الاستسلام؟

ولذلك، ما من شك لدينا في هوية من يستخدم الإرهاب في هذه الحرب الدموية، وآمل أن يكون ذلك هو رأي الكثيرين غيرنا؛ فمن المسؤول عن عواقبه الوخيمة ومن الذي ينبغي أن يخضع للمساءلة. وليس هناك أي شك في هوية المسؤول عن انتهاك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، كما حددته الجمعية العامة بوضوح لا جدال فيه. وتلك هي المسألة التي كان ينبغي أن تكون الشغل الشاغل لمجلس الأمن، لو لم يكن مصاباً بالشلل ويجد نفسه رهينة بيد عضو دائم واحد، في ظل تضارب صارخ في المصالح.

يشهد العالم على أن روسيا تستخدم كل وسيلة ممكنة لتركيع أوكرانيا. فقد استغلت الدين. وهاجمت ثقافة أوكرانيا واعتدت على هويتها. واستخدمت الغاز سلاحاً وعادت مرة أخرى إلى استغلال الغذاء. وفي خطوة يائسة ومؤسفة، عادت روسيا إلى مسرح الجريمة وقتلت صفقة الحبوب - الصفقة التي كانت قد وافقت عليها، لتُظهر مرة أخرى أن الاتفاقات لا تعني الكثير لروسيا عندما يكون خرقها في مصلحتها. وعلاوة على ذلك، وسعياً لتعزيز مكاسبها، تقصف روسيا الآن موانئ أوكرانيا بشكل يومي في محاولة لجعل أي صادرات مستقبلية من الحبوب من أوكرانيا مستحيلة.

وأود أن أختتم بياني بما يلي: عندما نعلم جيداً - وكانت هناك سابقة بالفعل - أن منع تصدير الحبوب من إحدى سلال الخبز في العالم، وهي أوكرانيا، من شأنه أن يزيد الحالة العالمية سوءاً ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويجعل من الصعب على الملايين تحمل تكاليف قوت

لا تزال الحرب الدائرة في أوكرانيا تنتهك أهم مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. إننا نشاهد بلا حول ولا قوة تصاعد العنف، الذي أصبح فيه المدنيون محاصرين بسبب انتمائهم الثقافي أو الديني. ولا يزال عدد الضحايا في ارتفاع، وتدمر أماكن العبادة، وتتلف الهياكل الأساسية الرئيسية. ولن نكل من تكرار أن الحالة غير مقبولة ويجب إدانتها باستمرار. فالهجمات العشوائية أو المستهدفة، والتشريد القسري، وأعمال التخريب والأعمال المماثلة لا تؤدي إلا إلى المزيد من معاناة السكان، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين.

إن حماية السلامة الجسدية والنفسية لكل فرد واجب أخلاقي. ونذكر بضرورة حماية الهياكل الأساسية المدنية والثقافية. وليست الهجمات على المدارس والمستشفيات والكنائس والآثار والمواقع الثقافية جريمة ضد التراث الثقافي للبلد فحسب، بل كذلك ضد أجياله المقبلة وميراثها الثقافي. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا لإنهاء هذه الحرب. ويجب اتخاذ تدابير ملموسة لضمان سلامة السكان وتيسير وصول المنظمات الإنسانية.

وفي الختام، يذكر بلدي بأن انتشار الأسلحة التقليدية والأسلحة الدمار الشامل على حد سواء يشكل تهديدا للسلام والأمن العالميين. ولا يمكن لأي سبب - مهما كان جديرا بالنشأ - أن يبرر الحرب وعواقبها الاجتماعية والجغرافية السياسية والاقتصادية المدمرة. وتواصل غابون الدعوة إلى السلم والأمن الدوليين وتدعو الأطراف إلى الدخول في حوار من أجل إيجاد حل دبلوماسي. ومن مسؤوليتنا المشتركة، بوصفنا مجتمعا دوليا، أن ندعم الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية في إطار التزامنا الجماعي بتحقيق السلام العالمي.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غريغوريان على إحاطته.

يجتمع مجلس الأمن اليوم مرة أخرى بناء على طلب الاتحاد الروسي لمناقشة موضوع لا يعكس الحقائق على الأرض. وهذه محاولة أخرى من جانب روسيا لتعزيز موقفها المعزول ومحاولة تبرير عدوانها الأحق وغير المبرر ومن دون سابق استقزاز ضد أوكرانيا. وتكرر

على المجلس، ما دام الغزو مستمرا، أن يواصل إيلاء الاهتمام لتطورات الحالة ومناقشتها. وينبغي أن نكون قادرين على اتخاذ القرارات.

وفي 27 شباط/فبراير 2022، تمكن المجلس من اتخاذ القرار 2623 (2022)، استنادا إلى آلية الاتحاد من أجل السلام. وبموجب ذلك القرار، عُقدت الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة بشأن غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا.

وبالمثل، تمكن المجلس في أيار/مايو 2022 من الاتفاق على إصدار بيان رئاسي (S/PRST/2022/3) أعرب فيه عن قلقه العميق بشأن صون السلام والأمن في أوكرانيا. وأشار أيضا إلى أن جميع الدول الأعضاء ملزمة، عملا بميثاق الأمم المتحدة، بحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وأعرب البيان أيضا عن دعم المجلس القوي لما يبذله الأمين العام من جهود سعيًا لإيجاد حل سلمي. واستُخدم حق النقض ضد مشاريع قرارات أخرى، بسبب التطبيق الجزئي للفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يسفر عن استخدام حق النقض، غير أن الفقرة تتضمن أيضا التزاما على أطراف النزاع بالامتناع عن التصويت.

لقد مر ما يقرب من عام ونصف منذ غزو روسيا لأوكرانيا وعام وثلاثة أشهر على اتخاذ المجلس قرارا بشأن النزاع. وازدادت الحالة سوءا منذ ذلك الحين بدلا من أن تشهد تحسنا. ولن نكل أبدا من الإصرار على أن هذا الجهاز يجب أن يفي بالتزاماته. ونؤكد من جديد أنه ليس في الميثاق، تمشيا مع المادة 51 منه، ما ينتقص الحق الطبيعي للدول الأعضاء في الدفاع المشروع عن النفس إذا شُن عليها هجوم مسلح. ونذكر أيضا بأنه يجب على جميع الأطراف أن تراعي الامتثال الصارم وغير المشروط لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، التي تركز في المقام الأول على حماية المدنيين.

أخيرا، نؤكد مجددا إيماننا بأن وحده الحل السياسي، القائم على احترام السيادة والسلامة الإقليمية، سيتيح تحقيق السلام الدائم.

السيد ديابا (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر مقدمي الإحاطتين على بيانهما.

موارد مجلس الأمن بمجرد طلبها نفس عدد جلسات المجلس الذي طلبته البلدان التي تتهمها. وكان ينبغي لها، بدلا من ذلك، أن تأخذ الكلمة في الجلسة السابقة بشأن أوكرانيا، يوم الأربعاء (انظر S/PV.9386). فيبدو أن روسيا طلبت جلسة اليوم لإلقاء اللوم على أوكرانيا لعدم قدرتها على التوصل إلى حل سياسي لإنهاء حرب العدوان الروسية غير المبررة ضد أوكرانيا. ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بالنا السبب الجذري مطلقا.

فنحن نعلم جميعا الحقيقة التي لا جدال فيها وهي أنه لو لم تكن روسيا قد بدأت العدوان الحالي، لما حدثت المأساة التي نشهدها الآن. وكما ذكرت الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة، فإن عدوان روسيا انتهاك واضح للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وهناك دعوات للتوصل إلى حل سياسي من أجل السلام. ولا يمكن التوصل إلى حل دبلوماسي بإلحاق الضرر بأحد الجانبين. والسلام يسود على أساس العدالة ومبادئ الميثاق لكي يدوم. ويجب على روسيا أن توقف محاولتها البائسة لخداع المجتمع الدولي. فهي لن تتمكن مطلقا من تبرير عملها الشائن. وبدلا من ذلك، ينبغي لها أن تقي بمسؤولياتها بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن. وينبغي للاتحاد الروسي أن يسحب جميع قواته ومعداته العسكرية من أوكرانيا وأن يحترم استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيدة ساها (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر السيد غريغوريان على إحاطته.

ونأسف لأن هذه الجلسة، التي عقدت بناء على طلب روسيا اليوم، تجعل من العمل الهام الذي يقوم به مكتب مكافحة الإرهاب في مكافحة الإرهاب موضع سخرية، وأن روسيا تواصل إساءة استخدام وضعها في المجلس للكذب وصرف الانتباه والتضليل.

عند الاستماع إلى ملاحظات روسيا اليوم، قد يشعر البعض بالارتباك بشأن من هو المعتدي ومن هو الضحية. ومنذ بداية غزو روسيا الوحشي واسع النطاق لأوكرانيا، كان المجتمع الدولي واضحا: فقد أدانت أكثر من 140 دولة الاتحاد الروسي مرارا وتكرارا لعدوانه

مالطة إدانتها لغزو روسيا لأوكرانيا، الذي يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما إننا ندين قرار روسيا الانفرادي بإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في وقت يقدر فيه برنامج الأغذية العالمي أن أكثر من 345 مليون شخص يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، 43 مليونا منهم قاب قوسين أو أدنى من المجاعة.

إن العالم يمر بنقطة تحول. فنحن نواجه مشكلة من صنع الإنسان تتمثل في انعدام الأمن الغذائي، والجوع يستخدم سلاحا. وعلاوة على ذلك، تقوم روسيا بإغلاق وقصف الموانئ البحرية الأوكرانية. فهي تمنع حرية الملاحة في البحر الأسود، من دون أي مبرر، بينما تستهدف أيضا المدنيين والبنية التحتية المدنية. تلك هي المسائل التي ينبغي لمجلس الأمن أن يركز عليها عند مناقشة أوكرانيا. وتجاهل روسيا للقانون الدولي الإنساني قد استمر أكثر بسبب الضربات الصاروخية المتعمدة الأخيرة على أوديسا وكوستيانيتيفكا. وتلك الأعمال تنتهك هيكل المعاهدات الدولية التي ما فتئ المجتمع الدولي يبنينا منذ عقود. وتدين مالطة تلك الأعمال الإرهابية الوحشية، التي أسفرت عن مقتل مدنيين، بمن فيهم أطفال. كما ألحق القصف أضرارا بالمؤسسات التعليمية وغيرها من المواقع الثقافية والدينية. وسنظل ملتزمين التزاما راسخا بضمان مساءلة روسيا بالكامل عن جميع جرائمها.

وفي الختام، فإن الجهود التي تبذلها روسيا لتغيير النظرة إلى أكبر أزمة إنسانية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية تؤدي إلى نتائج عكسية للجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية. ولا تزال مالطة مقتنعة بأن الخطوة الوحيدة نحو سلام دائم هي أن توقف روسيا فوراً جميع الأعمال القتالية وأن تسحب من دون شروط وبشكل كامل جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطتين على إحاطتهما.

هذه هي المرة السادسة التي يناقش فيها مجلس الأمن المسألة المتعلقة بأوكرانيا هذا الشهر. ومن المؤسف أن روسيا ظلت تستهلك

وكما أكدنا دائماً، لا شيء يبذر الدمار الواسع النطاق للحرب وما صاحبها من خسائر في صفوف المدنيين تصل الآن إلى عشرات الآلاف. ومن السمات المميزة أن المواطنين الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال، ما زالوا يدفعون أغلى ثمن للحرب. وبالتوازي مع ذلك، لا تزال التداعيات الاقتصادية العالمية الناجمة عن الحرب تؤثر على العديد من السكان الذين يواجهون بالفعل صعوبات اجتماعية واقتصادية.

وبتقييم اتجاه الحرب على مدى الأشهر الـ 17 الماضية، نستنتج أن استمرارها لا يمكن إلا أن يؤدي إلى طريق فيه المزيد من الدمار والنتائج المأساوية بتكاليف باهظة للجميع. وبناء على ذلك، يود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على النقاط الأربع التالية:

أولاً، يجب على جميع الدول احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي والتمسك بها وتطبيقها بطريقة متسقة. فالتطبيق الانتقائي للقائم حصراً على الخيارات المريحة للدول يضعف النظام القانوني الدولي فضلاً عن الحماية التي يوفرها ذلك النظام للمواطنين العاديين والضعفاء. كما أنه يقلل من قدرتنا على حماية الأجيال الحالية والمقبلة من ويلات الحرب.

ثانياً، يجب إعطاء الأولوية لحماية المدنيين في كل مكان، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتجنب إلحاق الأذى بهم، تمشياً مع متطلبات القانون الدولي الإنساني. ونشدد أيضاً على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق، حيث لا يزال الملايين من الناس بحاجة إلى المساعدة المنقذة للحياة.

ثالثاً، نشدد على الأهمية الحاسمة للحوار في التوصل إلى اتفاق مقبول بصورة متبادلة على مسار موثوق به للتفاوض على تسوية للنزاع. ونعتقد أن النزاع بين البلدين الجارين ينبغي أن يحل في نهاية المطاف حول الطاولة لا في ساحة المعركة. وبناء على ذلك، نشجع على استخدام الدبلوماسية لبناء الجسور المؤدية إلى السلام وندعو إلى استمرار تقديم الدعم من جانب المجتمع الدولي.

رابعاً، نحث بقوة الاتحاد الروسي على الاستجابة للنداءات العديدة الداعية إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط لقواته من أوكرانيا. ومن شأن وقف العنف أن يوفر بعض الراحة لشعب أوكرانيا الذي يعاني وأن يدعم كذلك التوصل إلى تسوية تفاوضية خالية من تأثير الحرب.

على أوكرانيا وطالبت روسيا بسحب قواتها العسكرية من أراضي أوكرانيا المعترف بها دولياً. وقد استمعنا باهتمام إلى ملاحظات روسيا، ومن الواضح أن جهودها لتحويل انتباه المجلس عن المسائل الأساسية المطروحة هي حيلة واضحة لصرف الانتباه عن عدوانها. وقد لجأت روسيا مرة أخرى، خلال عطلة نهاية الأسبوع، إلى خطاب نووي غير مسؤول. كما أعلنت روسيا عن وضع أسلحة نووية تكتيكية في أراضي بيلاروسيا، مما زاد من تفاقم الوضع الخطير أصلاً. يجب أن تذكرنا شكاوى روسيا من آثار الحرب التي بدأتها جميعاً بحقيقة بسيطة: هذه الحرب ستنتهي اليوم إذا سحبت روسيا قواتها من الأراضي الأوكرانية ذات السيادة وتخلت عن هجماتها الوحشية التي لا هوادة فيها ضد مدن أوكرانيا والبنية التحتية المدنية. وإلى أن يأتي ذلك اليوم، ستواصل الولايات المتحدة تقديم دعمها الكامل لدفاع أوكرانيا عن نفسها ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد غريغوريان على إحاطته. وقد أصغينا كذلك إلى الآراء التي أعرب عنها السيد سيرغي شاولين.

في البداية، أكرر موقف غانا ضد جميع أعمال الإرهاب، أينما وقعت وأيا كان مرتكبها. فالإرهاب، كما نعلم، آفة في أي مجتمع. ولذلك، فإننا نعيد تأكيد دعمنا للمساءلة عن أي أعمال إرهابية تثبت على النحو الواجب. ولذلك يجب التحقيق في المعلومات المقدمة على النحو الواجب إذا أُريد تقاسم الاستنتاجات المقترحة. ويدرك وفد بلدي كذلك سياق العدوان المستمر على أوكرانيا ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، الذي يمنح أوكرانيا الحق في الدفاع عن النفس في مواجهة تهديد وجودي لاستقلالها وسيادتها. بيد أنه لا يزال يساور غانا قلق بالغ إزاء حقيقة أن احتمالات السلام في أوكرانيا لا تزال قائمة بشكل صارخ، حيث تستثمر الأطراف الآن بكثافة في منافسة عسكرية شرسة. ويبدو أن النداء القوي لتحقيق انتصار عسكري على أي قرار آخر هو القاسم المشترك الوحيد بين الأطراف في هذا الوقت. ومما يؤسف له أن النداءات من أجل السلام لا تزال تذهب أراج الرياح، وتتضاءل فرص السلام المستدام بفعل الأحداث التي تمضي كل يوم.

وقف لإطلاق النار ووقف الاقتتال واستئناف محادثات السلام والخروج من المأزق.

لقد دعا الزعماء الوطنيون الأفارقة المعنيون مؤخراً مرة أخرى إلى تسوية سياسية للأزمة الأوكرانية، وهو ما ترحب به الصين. وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، تدعو الصين باستمرار إلى حماية سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، واحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف، ودعم جميع الجهود المؤدية إلى التسوية السلمية للأزمات. ونحن على استعداد لبذل جهود دؤوبة والعمل مع المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الأوكرانية.

السيدة جاردو - دارنو (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): تقول روسيا إنها تشعر بالقلق إزاء عدم وجود آفاق لحل الحرب العدوانية التي أطلقتها هي نفسها. ومرة أخرى، فلنذكر أنفسنا بالحقائق: أوكرانيا لم تكن تريد الحرب، ولم تفعل أي شيء لإثارتها. فروسيا وحدها هي المسؤولة عن الحالة الراهنة. إن روسيا هي التي قررت انتهاك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومهاجمة جارتها. وروسيا هي التي ترتكب جرائم حرب في أوكرانيا.

فلتسحب روسيا قواتها من أوكرانيا وستنتهي الحرب. وقد أمرت محكمة العدل الدولية بذلك منذ أكثر من عام.

إن أوكرانيا تريد السلام، ولكنها مجبرة على الاختيار بين حقها المشروع في الدفاع عن نفسها وبين تعرضها للإبادة. ولهذا السبب ستواصل فرنسا دعم أوكرانيا والشعب الأوكراني طالما كان ذلك ضرورياً. وإن أي حل يؤدي إلى التصديق على عمليات الضم غير القانونية لن يعمل إلا على المكافأة على انتهاكات القانون الدولي وتشجيع استخدام القوة. ولهذا السبب لا توجد سوى نتيجة واحدة ممكنة: سلام عادل، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

أخيراً، وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً اهتمام بلدي غانا برؤية نهاية مبكرة للحرب. ونؤكد مجدداً دعمنا لجميع الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هدفنا الجماعي، ألا وهو السلام في أوكرانيا.

السيد شنغ جيشنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر نائب وكيل الأمين العام والموظف المسؤول في مكتب مكافحة الإرهاب، السيد غريغوريان، على إحاطته. كما استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمها السيد تشولين.

لا تزال الأزمة الأوكرانية جارية مع استمرار تغليب المنطق العسكري، مما يزيد من عدد المناطق المتضررة، وتسخير أساليب جديدة للحرب، والتسبب في دمار أكبر من أي وقت مضى وعلى نطاق واسع للمدنيين وللبنى التحتية المدنية الحيوية. إن القسوة والخطر وعدم القدرة على التنبؤ بالحرب كلها آخذة في الازدياد. وتبعث الحالة على بالغ القلق.

فمنذ اندلاع الأزمة، أظهرت التطورات مراراً وتكراراً أن الصدمات المطولة والسائدة ستسبب مخاطر أكبر، حتى الوصول إلى نقطة اللاعودة، مما يقوض مصالح جميع الأطراف وآفاق محادثات السلام والمصالحة. وينبغي للأطراف المعنية أن تتحلى بالعقل وتمارس ضبط النفس وأن تمتنع عن العمل أو الخطابة التي قد تزيد من تصعيد المواجهة أو تؤدي إلى خطأ في التقدير. ومن الضروري بصفة خاصة أن نحافظ بصرامة على الحد الأدنى الواضح للأمان النووي، وأن نبتعد عن الخط الأحمر للحرب النووية، وألا ندخر جهداً لمنع خروج الحالة عن نطاق السيطرة.

وتهيب الصين بأطراف النزاع الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني وبذل قصارى جهدها لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وفي مواجهة هذه الحالة، يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى وقف الأعمال القتالية وتحقيق تسوية سياسية.

ينبغي للأطراف أ، تجد أرضية مشتركة وتستكشف الحلول بما يتفق مع الوقائع الإقليمية التي تلي شواغل كل منها. وينبغي للمجتمع الدولي تهيئة الظروف والمناخ الذي يمكن الأطراف من التوصل إلى

ونشدد كذلك على أهمية النظر في مختلف مبادرات السلام، بما فيها المبادرات التي اقترحتها البلدان الأفريقية، لحلّ هذا النزاع، على النحو الذي تم التأكيد عليه مراراً وتكراراً خلال مؤتمر القمة الأفريقي - الروسي الذي اختتم أعماله مؤخراً. ودعوا إلى اتباع نهج شامل ومتعدد الأوجه لا يمكن أن يعالج أعراض هذه المواجهة المؤسفة فحسب، بل أيضاً أسبابها الجذرية. ويجب علينا أيضاً أن نسعى إلى التطبيق السريع للضغط الدبلوماسي، بدعم من المجتمع الدولي، لكفالة احترام استقلال جميع الدول وسلامتها الإقليمية وسيادتها. ولنتذكر التعهد الرسمي الوارد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة: "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف".

وفي الختام، أرجو ألا نخلف ذكرى بوصفنا المجلس الذي راقب وتداول، بل بوصفنا المجلس الذي اتخذ إجراءات عندما اشتدت الحاجة إليها.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أود أن أشكر المدير العام غريغوريان على إحاطته القيمة. لقد استمعنا باهتمام إلى السيد تشولين.

وبعد 18 شهراً من الحرب، ليس هناك ما يشير إلى انحسارها. ونكرر الإعراب عن بالغ قلقنا إزاء استمرار النزاع وأثره على المدنيين، بمن فيهم المدنيون في مناطق مختلفة من العالم.

إن ديناميات الحرب تديم دورة متصاعدة على نحو خطير مع تداعيات جسيمة محتملة على الاستقرار الجيوسياسي وحياة المدنيين وسبل عيشهم والبيئة. إن مأساة سد نوبا كاخوفكا والحالة المحيطة بمحطة زابوريجيا للطاقة النووية هما مجرد تذكيرين بتلك الهشاشة.

وهي من بين الأسباب التي تجعلنا نواصل الدعوة إلى إنهاء الأعمال القتالية، ولكن ما دامت تلك الأعمال مستمرة فيجب تنفيذها مع الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ونشدد، في هذا

إن النزاعات الدولية، مثل تلك الجارية بين روسيا وأوكرانيا، تهيب ظروفًا مثالية للأعمال والأساليب الإرهابية، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة ويؤدي في نهاية المطاف إلى تأجيل التسوية السياسية. وقد حفز هذا النزاع التطرف على كلا الجانبين ويهدد بإيجاد مرتع تزدهر فيه الجهات الفاعلة العنيفة الأخرى من غير الدول. وهذا أمر مقلق للغاية بالنسبة للبلدان في أفريقيا، التي تكابد بالفعل تداعيات الأزمات الدولية التي أدت إلى زيادة غير مسبوق في أعمال الإرهاب والتطرف العنيف.

وإذا كان لنا أن نستشهد بالتاريخ الحديث، فإن النزاعات الدولية غالباً ما تمهد الطريق لنشأة الإرهاب ونموه، مما يسمح للجماعات الإرهابية بتوسيع بصمتها الإرهابية على مستوى العالم. وتؤكد هذه الحقيقة دراسة نشأة وظهور الجماعات العنيفة المعاصرة عبر الوطنية التي استغلت الفوضى الناجمة عن النزاع. وقد شوهدت هذه الأنماط المؤسفة لا في أفغانستان والعراق فحسب، بل أيضاً في ليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أدت النزاعات التي طال أمدها إلى ظهور الإرهاب الذي تردد صداه إقليمياً وعالمياً. ويقع على عاتق مجلس الأمن، بوصفه القيم على السلام والأمن الدوليين، واجب التصرف في امتثال صارم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وقد أكد الاستعراض الذي اختتمته الجمعية العامة مؤخراً للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، مقترناً بخطة الأمين العام الجديدة للسلام، الحاجة إلى ردع الإيديولوجيات الإرهابية ومنع انتشارها من خلال تعزيز الحوار والتعاون الدولي الواسع النطاق. لذلك يجب علينا استخدام جميع الأدوات المتاحة لنا لوقف الاستغلال المحتمل للأساليب الإرهابية في النزاع الروسي - الأوكراني. إنها مهمة عاجلة تتطلب اهتماماً وعملاً فوريين، مسترشدين بالمبادئ التي يتشاركها المجتمع الدولي بأسره.

وكما ذكرنا في جلسات المجلس السابقة، تكرر موزامبيق نداءها من أجل الوقف الفوري للأعمال القتالية واستئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين. فهذا هو السبيل الوحيد المرغوب فيه لتحقيق سلام دائم، حيث يتم إنقاذ الأرواح البشرية والحفاظ على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية.

النقل والمدارس والمستشفيات وأماكن العبادة، ورفع تكاليف إعادة الإعمار. ومن أولوياتنا منع هذه الأزمة الإنسانية من الوصول إلى مستويات جديدة.

لقد اجتمع مجلس الأمن لمناقشة النزاع في أوكرانيا 66 مرة منذ شباط/فبراير 2022 و 5 مرات في هذا الشهر وحده. ونأسف لأن الحالات العاجلة الأخرى، كما هو الحال في السودان ومنطقة الساحل وفلسطين، لا تحظى بالاهتمام الكافي.

وبينما نعتقد أن الحالة تبرر تماماً مستوى اهتمام المجلس، فإن من المزعج أن يقتصر ردنا الجماعي على تكرار الروايات المتعارضة عن الأحداث على أرض الواقع والمواقف المعروفة للجميع، في هذه المرحلة. ومن المؤسف أن الحوار - وهو السبيل الوحيد إلى السلام الدائم - ما زال في طريق مسدود وألا تقدم نحو تحقيق تلك الغاية يلوح في الأفق.

ومرة أخرى، تحث البرازيل الطرفين على وقف تصعيد الأعمال القتالية فوراً والشروع في مفاوضات سلام. ونؤيد التوصل إلى حل دائم يحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية والشواغل الأمنية لجميع الأطراف المعنية. إن إنهاء القتال وتحقيق سلام دائم ومنع نشوب نزاعات جديدة هي مسؤوليتنا المشتركة ليس فيما يتعلق بالعالم الآن فحسب، بل أيضاً بالأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

منذ أكثر من 100 عام، توصل سيغموند فرويد إلى مفهوم يسمى الإسقاط. إنه ينطوي على إنكار الخصائص والسلوكيات السلبية للذات ونسبها زوراً إلى الآخرين. وغالباً ما يتم ذلك عمداً كجزء من استراتيجية تحويل اللوم، أو يمكن أن يكون مؤشراً على أنواع مختلفة من الخلل الوظيفي.

إن ادعاء روسيا بأن العدوان الأوكراني هو المسؤول بأي شكل من الأشكال عن الحرب المستمرة في أوكرانيا أمر سخيف. إنه إسقاط لسلوك الدولة الروسية نفسها على غيرها.

الصدد، على أن الأهداف المدنية يجب ألا تكون أبداً هدفاً للهجوم. ونذكر أيضاً بالخطر الواضح بموجب القانون الدولي الإنساني للأعمال التي يتمثل هدفها الأساسي في بث الرعب بين السكان المدنيين.

وطوال فترة النزاع، بذلت جهود للمساعدة في إنهائه والتخفيف من تأثيره على الناس في أوكرانيا وأماكن أخرى في العالم. ونشجع مساعي الأمين العام والعديد من قادة العالم لتحقيق تلك الغاية ونشيد بها. وقد أسهمت تلك الدبلوماسية في العديد من المبادرات الإنسانية، بما في ذلك تبادل أسرى الحرب، وأبرزها مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومذكرة التفاهم بشأن الأسمدة والمنتجات الغذائية الروسية. ونشجع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على المشاركة بروح عملية وبناءة، مثل تلك التي أدت إلى مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومذكرة التفاهم بشأن الأسمدة والمنتجات الغذائية الروسية قبل عام في اسطنبول. ويمكن لهذه المشاركة أن تخفف مرة أخرى من آثار النزاع وأن تنهي النزاع نفسه في نهاية المطاف. لقد حان الوقت لمضاعفة الجهود لتحقيق سلام عادل ومستدام في أوكرانيا تمثيلاً مع ميثاق الأمم المتحدة وبحيث يحترم سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

أخيراً، بما أن هذه هي الجلسة الأخيرة للمجلس في تموز/يوليه، أود أن أختتم بياني بتهنئة المملكة المتحدة على رئاستها لهذا الشهر. ونتطلع إلى دعم الولايات المتحدة خلال رئاستها في آب/أغسطس.

السيد فرانشا دانيز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غريغوريان على إحاطته.

في الأسبوع الماضي، حذرت البرازيل مرة أخرى من أن استمرار الأعمال القتالية يتسبب في خسائر بشرية ومادية متزايدة باستمرار (انظر S/PV.9386). إن منع المزيد من الدمار مسؤولية مشتركة للأطراف وجميع الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

إن الهجمات المتعمدة ضد الأهداف المدنية غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني. وتكرر البرازيل دعوتها لجميع الأطراف إلى الامتناع عن الأعمال التي قد تسفر عن مزيد من الوفيات وإلى مزيد من الأضرار للبنى التحتية المدنية، بما في ذلك مرافق الموانئ ووسائل

السيدة هايوفيشين (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أنوّه بأعضاء مجلس الأمن. كما أنوّه بممثل روسيا الجالس في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي.

وأود أن أشكر نائب وكيل الأمين العام، السيد غريغوريان، على إحاطته.

لقد اجتمع مجلس الأمن اليوم للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وتؤكد أوكرانيا من جديد بقوة التزامها الثابت بحماية السلم والأمن العالميين، وهو ما أظهرناه باستمرار، بما في ذلك على مدى السنوات التسع الماضية، منذ بدء العدوان الروسي. إننا نواجه بلا خوف الدولة المعتدية الروسية، التي تشكل أعمالها تهديدا كبيرا للاستقرار في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن اختبار روسيا للقانون الدولي يسبق غزوها لأوكرانيا في عام 2014. فعدم قيام العالم بالرد بشكل مناسب على غزو روسيا لجورجيا في عام 2008 شجع موسكو على مواصلة التصعيد، بناء على تلك السابقة الخطيرة. ويؤكد ذلك المثال التاريخي أهمية عدم السماح للأعمال غير القانونية بأن تمر بدون عقاب، لأنها كثيرا ما تتكرر بقوة أكبر. ويشكل عدم الحسم أو التأخير في التصدي لسوء السلوك هذا خطرا حقيقيا على السلم والأمن الدوليين. وكان فشل العالم في كبح جماح روسيا آنذاك بسبب المعتقدات الخاطئة بشأن قوتها وأسطورة ثاني جيوش العالم. واليوم، تبذل أوكرانيا تلك الأساطير، وتثبت أن الشر لا يمكن وقفه إلا بالقوة، وليس مجرد الكلام.

إن العدوان الروسي على أوكرانيا يشكل أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين. ولكن لا يقل خطورة عن ذلك إحجام العالم عن استخدام القوة وآليات المساءلة لوقف المعتدي. ولا تزال أوكرانيا ثابتة في سعيها لتحرير أراضيها ذات السيادة داخل حدود معترف بها دوليا وتحرير مواطنينا من أهوال الاحتلال الروسي. وذلك المسعى ليس حقا فحسب، بل واجب - التزام بحماية الدول الأعضاء الزميلة في الأمم المتحدة من التعرض لمحن مماثلة.

هناك معتد واحد فقط في هذه الحرب. لقد رأينا جميعاً مئات الآلاف من القوات الروسية تغزو ذلك البلد ذي السيادة بشكل غير قانوني ودون استقزاز. ونعلم جميعاً أن حق الدفاع عن النفس في تلك الظروف مكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

لقد شنت روسيا هجمات لا هواة فيها على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المنازل والمدارس والمستشفيات، وعلى أماكن العبادة كما رأينا الأسبوع الماضي. إن القوات الروسية مسؤولة عن الفظائع المروعة على الأرض. إن روسيا هي التي أدانها الأمين العام لارتكابها انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وروسيا هي التي اتخذت القرار الأحادي الجانب بإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، على الرغم من الدعوات الواسعة النطاق لروسيا من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك البابا وقادة الاتحاد الأفريقي، لتجديد الصفقة. وروسيا هي التي ترسل الآلاف من شبابها إلى حتفهم. تشير التقديرات إلى أن أكثر من 200 000 جندي روسي قتلوا أو أصيبوا في أوكرانيا. إن روسيا تصبّ الإرهاب على الشعب الأوكراني، وهي بالتوازي مع ذلك تلحق المعاناة بشعبها وبالملايين في جميع أنحاء العالم.

وفي مواجهة ذلك، لم يكن أمام أوكرانيا من خيار سوى ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. إنها تخوض حرباً للبقاء وطنياً وتدافع عن حق جميع الأمم في العيش دون خوف من العدوان.

إن السبيل الوحيد لتحقيق سلام مستدام في أوكرانيا هو أن ينهي الرئيس بوتين غزوه غير القانوني، وأن يسحب قواته، ويبرهن بذلك على أنه مستعد للتواصل من أجل السلام بشروط تحترم ميثاق الأمم المتحدة.

لقد بدأت روسيا هذه الحرب، ويجب على روسيا أن تنتهيها قبل أن تسبب المزيد من المعاناة.

أستأنف مهامتي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثلة أوكرانيا.

رسميا في جلسة مجلس الأمن المعقودة في 25 شباط/فبراير 2022 (انظر S/PV.8979) وأبلغ الأمم المتحدة بذلك البيان، الذي عمم كذلك في وثيقة مجلس الأمن S/2022/183.

وفي هذه الأيام، نحى ذكرى ضحايا أولينيفكا، أسرى الحرب الشجعان الذين لقوا حتفهم بشكل مأساوي على يد روسيا في اليوم المهيّب 29 تموز/يوليه 2022، قبل عام واحد فقط. وبينما نفكر في الأرواح التي أزھقت، نتذكر أنه لا يمكن أن يكون هناك مسار آخر للعمل سوى كفالة محاسبة المعتدي وتقديمه إلى العدالة. إن ذكراهم تحثنا على السعي لإنزال القصاص المستحق وإيجاد العقاب المناسب للمسؤولين.

إن التسليم بضعف الشر أمر بالغ الأهمية، ويجب أن نقاوم إغراء مد يد الصلح. فإذا تم العفو عن الشر أو معاقبته بشكل غير كاف، سيطفو على السطح مرة أخرى بشراسة أكبر، سعيا للانتقام مما رآه إذلالا. ولا يمكننا أن نظهر الضعف أو نتوقف في منتصف الطريق. سيواجه الاتحاد الروسي العقاب الكامل والعادل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم يعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

وقبل رفع الجلسة، حيث إن هذه هي آخر جلسة مقررة للمجلس لشهر تموز/يوليه، أود، بالنيابة عن وفد المملكة المتحدة، أن أعرب عن خالص تقديرنا لأعضاء المجلس وللأمانة العامة على كل ما قدموه لنا من دعم، بما في ذلك فريق الدعم التقني، وموظفو خدمات المؤتمرات، والمتترجمون الشفويون، ومدونو المحاضر الحرفية، وموظفو الأمن.

وإذ ننهي رئاستنا، أعلم أنني أتكلم بالنيابة عن المجلس في الإعراب عن تمنياتنا بالتوفيق للولايات المتحدة في شهر آب/أغسطس.

رفعت الجلسة الساعة 11/25.

وستواصل أوكرانيا جمع الأدلة على الجرائم الروسية بالتعاون مع هيكل الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية والهيئات الدولية الأخرى. وسيحاسب جميع المسؤولين عن جريمة العدوان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. إنها مسألة ذات أهمية ومسؤولية أساسية للمجتمع الدولي.

وفي الأيام الأخيرة، دأبت الدولة المعتدية بتعنت على مهاجمة المدن المسالمة وقصف الأعيان المدنية والمساكن. وهذا الصباح، تم قصف مناطق من أوكرانيا مرة أخرى، بما في ذلك كريفى ريه وخيرسون. وأصيب مبان سكنية ومبنى جامعي ومفترق طرق. وكان من بين القتلى فتاة تبلغ من العمر 10 سنوات. هذا هو الإرهاب ضد المدن المسالمة والناس.

وعلى نحو ما قال الرئيس زيلينسكي:

”لكن هذا الإرهاب لن يخيفنا أو يكسرننا. فنحن نعمل وننفذ شعبنا. وكل عمل إرهابي روسي جديد لا يزيد إلا من مقدار التعويضات التي ستدفعها روسيا عن جرائمها، وليس فرص المحتلين في البقاء على أرضنا“.

إن الشر عندما يواجه الهزيمة، يتصرف تماما كما فعل ممثل الوفد الروسي في هذه القاعة. فغالبا ما يلجأ إلى التلاعب، في محاولة لتصوير نفسه على أنه ضحية. ويسخر باستمرار من ولاية المجلس وإجراءاته - كل ذلك لأن الاتحاد الروسي يخسر الحرب التي شنها ضد بلد ذي سيادة ومستقل وديمقراطي يقف ثابتا في الدفاع عن نفسه وسيفعل ذلك طالما كان ذلك ضروريا لتحقيق النصر في الحرب. وهذا يعني تحرير أراضينا بأكملها من المحتلين الروس، والاستعادة الكاملة لسيادة أوكرانيا داخل حدود معترف بها دوليا، وعودة جميع المواطنين الأوكرانيين الذين أسرتهم روسيا.

إن أوكرانيا تمارس حقها الأصيل في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وقد صرح وفد أوكرانيا بذلك